

إصدارات جديدة: الأطر السياسية لاقتصاديات التحول

2016-06-18 د. حسين أحمد السرحان

الكتاب: الاطر السياسية لاقتصاديات التحول: دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق
الكاتب: الدكتور حسين احمد دخيل
اصدار: دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع بغداد-بيروت) للعام 2016

صدرت الطبعة الاولى من كتاب (الاطر السياسية لاقتصاديات التحول: دراسة مقارنة مع اشارة الى العراق) للدكتور حسين احمد دخيل عن دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع (بغداد-بيروت) للعام 2016.

تضمن الكتاب دراسة موسعة لظاهرة برزت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، اذ شهد العالم تغييرات متسارعة تجلت أوضح صورها في تبني الكثير من الدول في مناطق مختلفة من العالم لاقتصاد السوق ونظم الحكم الديمقراطية. وشهدت هذه الدول تحولات اقتصادية وسياسية مهمة تحولت فيها من أنظمة الحكم الدكتاتورية أو الشمولية الى أنظمة الحكم الديمقراطية ومن النظم الاقتصادية المخططة مركزياً الى اقتصاد السوق بهدف التنمية الاقتصادية. كما قامت بعض البلدان بتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ومنها البلدان العربية. وكان وراء كل ذلك دوافع داخلية (فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية المختلفة) ودوافع خارجية (أملتھا المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية).

ولازالت كثير من البلدان، ومنها البلدان العربية، تتجه نحو تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي سعياً منها لبناء نظام اقتصاد سوق دون العمل على إحداث إصلاح سياسي أو تبني ليبرالية سياسية مما أدى الى استفحال التسلطية تحت عناوين واهية شتى مثل أولوية التنمية ومكافحة الارهاب...الخ. بينما اتجهت دول أخرى الى تبني الليبرالية السياسية (وبمظاهرها المختلفة) دون أن تحقق نجاحات

تُذكر على صعيد الاصلاح الاقتصادي أو التحول نحو اقتصاد السوق.

بدأ العراق منذ العام 2003 بالاتجاه نحو تطبيق نظام سياسي جديد يقوم على الديمقراطية والتعددية، ونحو نظام اقتصادي جديد يعتمد على السوق ويتعد عن نمط التخطيط المركزي للاقتصاد. ونظراً لما ينطوي عليه هذا التحول من تبعات وتداعيات وكلف اجتماعية متعددة وخطيرة فإن دراسة تجارب بعض البلدان التي شهدت مثل هذه التحولات قد يساعد صناع السياسة في تفادي الاخطاء الفادحة في هذا المجال، واستناداً الى مقارنة كهذه تكمن أهمية الدراسة.

كما تتأتى أهمية الدراسة من تزايد التحديات والاختفاقات على أكثر من صعيد التي يواجهها العراق والتي لم تكن وليدة الظروف التي أحاطت أو نتجت عن طبيعة التغيير الذي حدث في العام 2003 لخليط من السياسات والاختفاقات الاقتصادية والتنموية والسلوك السياسي غير الملائم، بل كانت أيضاً انعكاساً لتلك الآثار الممتدة.

ان مواجهة جميع هذه التحديات والاشكاليات والتقليل من حدتها وانعكاساتها السلبية يتطلب الاسراع في تأشير مواقع الخلل في الأداء السياسي والاقتصادي ليصبح بالإمكان تطبيق برنامج شامل وحقوقي للإصلاح الاقتصادي والسياسي (والاداري) بما يتطلبه ذلك من توافر للأرادات واستكمال لعملية البناء المؤسسي لنظام سياسي ديمقراطي قادر على خلق بيئة مناسبة لاقتصاد السوق قادرة على اطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز أو تفعيل إمكانات النمو الاقتصادي في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة لذلك.

وتهدف الدراسة الى المساهمة في تسليط الضوء على قضية أساسية تدور حول طبيعة ومحددات وإمكانات وانعكاسات العلاقة بين نظام الحكم الديمقراطي (بما ينطوي عليه من توسيع للمشاركة السياسية) من جهة، وبين التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً الى اقتصاد السوق -في نماذج معينة- من جهة أخرى.

كما تهدف الدراسة الى فهم بعض التجارب الناجحة والتجارب غير الناجحة في بلدان مختلفة من خلال عرض وتحليل أطرها ومراحل تطورها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للاستفادة

منها قدر الامكان في تحديد مكامن الضعف في الوضع السياسي والاقتصادي الجديد في العراق خلال المدة 2003-2010.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ((انّ اعتماد نظام الحكم الديمقراطي سياسياً بمتضمناته ومؤسساته ومظاهره وسلوكياته وآليات عمله المختلفة، يُعد من المقومات الأساسية لنجاح عملية الاصلاح الاقتصادي وجعل هذه العملية شرطاً أساسياً لانجاز عملية التحول الى اقتصاد السوق وليست بديلاً عنها)).

أما مضمون إشكالية الدراسة أنه لا توجد علاقة حتمية أو ذات طبيعة واحدة أو مباشرة بين متضمنات عملية التحول الديمقراطي من جهة والتحول الى اقتصاد السوق من جهة أخرى. وإذا كانت الدول الديمقراطية هي الحاضنة الاساسية لاقتصاد السوق الحر، فإن دولاً غير ديمقراطية عديدة تمكنت أيضاً من انجاز عملية التحول الى اقتصاد السوق وتحقيق نتائج تنموية ملموسة. وتعد دول جنوب شرق آسيا أبرز مثال على ذلك، فالقفزات التنموية فيها خلال العقود الثلاثة الماضية تمت في ظل أنظمة دكتاتورية قامت بتطبيق أشكال متعددة من اقتصاد السوق على وفق مقاربات وسياسات مراعية للخصوصيات المحلية في المجالين السياسي والاقتصادي (والاداري). وبالمقابل هناك دولاً كانت تتبنى أو تمارس الليبرالية السياسية مثل الهند والبرازيل واندونيسيا (قبل تحولها الى قوى اقتصادية حديثة) أخفقت ولعقود في تحقيق نجاحات اقتصادية.

ومن خلال ماورد في هذه الدراسة من تفصيلات ومعطيات ذات صلة بنماذجها الرئيسة يمكن استنتاج ما يأتي:

1- أن أنظمة الحكم الديمقراطية تكون أكثر قدرة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة ومستجيبة للضغوط الجماهيرية ومطالبها. انّ نظام اقتصاد السوق والمؤسسات السياسية، خاصة فيما يتعلق بنواحي صنع القرار الحكومي بالنسبة للقضايا اليومية، مترابطان بشكل مباشر، لأنّه عبر العملية الدستورية السياسية الحكومية يتم وضع القواعد والهياكل السياسية التي تستند اليها آليات السوق.

2- بينما يدرك الجميع إنّ تحقيق التنمية الشاملة هو هدف طويل الأمد تجري ترتيباته في بيئة

آمنة وسليمة مع توفر التصميم على تنفيذه مع الاهتمام بدرجة أساسية لوجود علاجات للآثار السلبية المصاحبة لعملية التحول الاقتصادي، إلا أنّ صياغة نموذج للتنمية يرافق نمط التحول في الدولة والاقتصاد وبما يتفق مع حاجات المجتمع العراقي يعد من المطالب الملحة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

3- إنطوت عملية الإنتقال نحو النظام السياسي الديمقراطي على أبعاد وتداعيات سياسية أطرها، في بداية الأمر، التناقض بين الرؤيتين السياسيتين العراقية والامريكية في تحديد معالم النظام الاقتصادي الجديد من جانب، والآثار السياسية التي أفرزتها المرحلة الإنتقالية لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي من جانب آخر، فضلاً عن الإشكاليات القانونية. وهذه جميعها تركت أثرها بشكل مباشر أو غير مباشر على تحديد درجة وضوح معالم النظام الاقتصادي الجديد.

إنّ الاختلافات الموضوعية سرعان ما برزت في الآليات والتطبيقات الاجرائية والتوقيت وفي عدم الادراك المسبق لطبيعة الموروث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولم تأخذ الادارة الامريكية وممثلتها سلطة الائتلاف المؤقتة في الحسبان سوى تحقيق ما تبتغيه كهدف وليس كوسيلة لبناء نظام سياسي واقتصادي جديد في العراق. ومع إدراك الجميع لإستحالة نقل نموذج (وصفة) جاهزة لليبرالية السياسية والاقتصادية من بلد الى بلد آخر والحكم مسبقاً على نجاحها. فقد كان البدء ببناء الاسس الكفيلة بانجاز التحول السياسي والاقتصادي في العراق ينطوي على تناقض بين الرؤيتين العراقية والامريكية لكيفية التحول نحو نظام سياسي ديمقراطي وبناء نظام اقتصادي جديد، وهو ما جهدت الحكومات العراقية المتعاقبة على العمل بإتجاهه بعد 2003 على الرغم من غياب أية رؤية لدى تلك الحكومات حول كيفية إنجاز هذا التحول وخصوصاً في المجال الاقتصادي.

4- إنّ ضبابية الفلسفة الاقتصادية قادت الى عدم وضوح الرؤى والتصورات حول فهم وادراك واقع الاقتصاد العراقي وماهي الاستراتيجية الاقتصادية المطلوبة لتغيير هذا الواقع. لذا عانت التوجهات الاقتصادية من الفوضى التي ترافقت مع المتغيرات الجديدة في العراق بعد عام 2003، وإنعكس ذلك بوضوح على الواقع الذي ظل يؤكد على دور الدولة الاقتصادي كما هو الحال مع مرحلة ما قبل العام 2003، وهكذا بقيت الدولة من الناحية الواقعية تمارس دورها الاقتصادي كالسابق، وحتى مع

الاعتراف بأهمفة هذآ الدور وضرورته فف ههه المرهله؁ الآ إنّه ففب التأسفس لمرهله التفففر الاقآصآف الحققف فف المسآقبل؁ وهذآ الدور أصبأ فلاقف قبولاً من أطراف سفاسفة واآصآدفة من نآهفة؁ كمن فلاقف رفضاً من أطراف آخرى من نآهفة آنففة.

5- اكآنفآ العملفة السفسسفة فف العراق منذ عام 2003 ولغافة الآن العفد من الازمآ والمشكلاآ الفف فهدد إنفلاآها بعواقب وخمفة على العملفة السفسسفة؁ مآل الاءارة الحكومفة القائمة على المآصصة الطائففة والفف ففآقر لبرامآ وطنفة مآددة للفعالفآ السفسسفة ممن ففعل من الآخرة مآشرذمة ووفر قآدرة على بناء رؤفة موحدة آزاء الآعامل مع الواقع عبر آلفآ واضحة. فضلاً عن آمآض آلك الازمآ عن آآار إنعكسآ سلباً على مآمل مسفرة الآحول الءفمقراطف وإنعكاسها السلبف أفضا على طبعفة الآوجهآ الاقآصآدفة والاءاء الاقآصآدف فف مسفرآه الصعبة للآبآعاد عن الآآطفط المركزي والآنآقال الى اقآصآ السوق.

6- شكل ففكك المؤسساآ وعدم الآناسق المؤسسآف (وبالذآ فف بءافة عملفة الآفففر) أرضفة آصبة لآصاعء الفوضى على الاصعدة السفسسفة والاقآصآدفة والاجآماعفة فف ظل فباب شبه آام لسلفة الءولة. وممن فاقم من ذلك هو سلوكفآ سلفة الائآلاف المؤقآة ذآ الآآار السلبفة فف كل الجوانب نففآة حالة الإنكار الفف ساءآ آآاه الواقع ومآطلبات اصلاآه. وسرعان مآ أصبآآ المآصصة الطائففة والحزبفة الفف جرى اعآمآها فف آشكفل أول لبنآ الحكم فف العراق؁ المآمآل فف مآلس الحكم الآنقالف؁ أساساً عاماً لآشكفل مؤسساآ الءولة المآآلفة والفف كان آآفرها فآءآل لآنعكس على طبعفة الاءاء الاقآصآدف برمآها.

هذآ من جانب؁ ومن جانب آخر فأنّ مآشهءه العراق بعء العام 2003 وإلى الآن من شخصنة للمؤسساآ سفجعل مسفر ههه الاوضاع رهناً بآواآء تلك الشخصفآ بعفداً عن الاسآءامة لاسفما فف ظل عدم وضوح الآوجهآ الاقآصآدفة. من هنا آنبع أهمية الءولة المؤسساآ الفف آضمن اسآمرارفة سفر وإاءارة الامور بمآ فآناسب مع آحقق النمو ءون الآعرض لآقلبات كبفره فف السفسساآ والمواقف الفف قء آآآع عن اجآهآاءآ وآراء شخصفة آكآر مئها مؤسسفة.

7- نآع عن اعآماء الصفآ الآوافقفة فف الاءاء السفسسف آوظفف بعض الآفارات والقوى السفسسفة لءور

الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف سياسية آنية وتجسد ذلك من خلال ممارسة وسلوك الدولة لدور شبيه بدورها خلال حقبة النظام السابق. وبالنتيجة لم تتمكن الدولة الجديدة من إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية والتأسيس لعملية إنتقال اقتصادي ناجحة وراسخة وذات توجهات واضحة. ويمكن رصد ذلك في مظاهر عدة منها: إنَّ الدولة هي الخالق الوحيد للوظائف، وهي المقدم الرئيس للخدمات وترتب على ذلك تكريس (وليس تراجع) دور الدولة في الاقتصاد من خلال إرتفاع وتيرة الإنفاق العام خلال المدة 2003-2010.

8- يُعد النجاح في أرساء أسس سليمة للتحوّل الديمقراطي (سياسياً) أحد المقومات الهامة والرئيسية للنجاح في إنجاز عملية التحوّل الى اقتصاد السوق. وقد تفاوتت درجة نجاح نماذج الدراسة في تحقيق ذلك. فبينما نجحت بولندا في بناء نظام سياسي ديمقراطي جعل عملية التحوّل الى اقتصاد السوق عملية قصيرة الامد، لم يتمكن العراق الجزائر في تحقيق ذات الشيء مما يؤكد على خصوصية كل بلد في بناء النموذج الخاص به في الانتقال الى اقتصاد السوق وفق البيئة السياسية والاجتماعية السائدة فيه. فعملية التحوّل في بولندا كانت في حقيقة الامر عملية طويلة الامد وكانت بفعل عوامل أغلبها داخلية.

أما في الجزائر فكانت للاضطرابات الاقتصادية دور كبير في الدفع باتجاه التحوّل نحو اقتصاد السوق، بخلاف النموذج العراقي الذي كان التوجه فيه الى اقتصاد السوق ونظام الحكم الديمقراطي نتيجة عامل خارجي قائم على التدخل العسكري تبعه ضغوط التوافق الدولي (الذي عمل على أسقاط النظام السابق) باتجاه التحوّل السياسي والتحوّل الاقتصادي. غير أن التحوّل الديمقراطي على وفق مفاهيمه ومنطلقاته ومؤسساته المعتمدة سيبقى هو العامل الحاسم في تهيئة البيئة المناسبة للتحوّل الى اقتصاد السوق وليس العكس.